انسان صلى الظهر وله دينار فصلى بهذه النية انه تجزيه صلاته
ولا يستحق الدينار انتهى ولو ارسله لاصحابنا وينبغي على قواعدنا
ان يكون كذلك اما اذا اجرا فلما قدمنا ان الربا لا يدخل القرائض في
حق سقوط الواجب واما عدم استحقاق الدينار فلان اذا الغرض
لا يدخل تحت عقد الاجارة الا ترى الى قولهم لو استأجر الاب
ابنه للخدمة لا اجر له ذكره البزازي لان الخدمة عليه واجبة
بل افتى المتقدمون بان العبادات لا تصح الاجارة عليها كالامامة
والاذان وتعليم القرآن والفقه ولكن المتأخرين افتوا بالجواز
من الجواز وقدمنا انه اذا نوى الاغنياء لرجل كان مباحا ولو اراد
حكم ما اذا نوى الصوم والحمية ويشملهما ما اذا اشترك بين عبادة
وغيرها فهل تصح العبادة واذا صحت هل يثاب بقدره او الثواب
له اصلا واما المشروع فيها بظاهره وباطنه فمستحب وفي القنية
شرع في الفرض وشغله في الفكر في التجارة او المسالة حتى
اتم صلاته لا تستحب اعادته وفي بعض الكتب لا يعيد وفي
بعضها لم ينقص اجره اذا المركبين من نقصير منه السادس
في بيان الجمع بين عبادتين وحاصله اما ان يكون في الوسايل
او في المقاصد فان كان في الوسايل فان الكل صحيح قالوا لو
اغتسل الجنب يوم الجمعة للجمعة ولرفع الجنابة ارتفعت
جنابته وحصل له ثواب غسل الجمعة وان كان في المقاصد
فاما ان ينوي فرضين او نفلين او فرضا ونفلا اما الاول
فلا يخلو اما ان يكون في الصلاة او في غيرها فان كان في الصلاة
لم تصح واحدة منهما فاذا في التسراج الوهاج لو نوى صلاتي
فرض كالظهر والعصر لم تصح التفاقا ولو نوى في الصوم

النفا

القضاء والكفارة كان عن القضاء وقال محمد يكون تطوعا ولو نوى
كفارة الظهار وكفارة اليمين بجعله ايهما شاء ولو نوى وقال محمد
يكون تطوعا ولو نوى الزكاة وكفارة الظهار جعله عن ايهما شاء
ولو نوى الزكاة وكفارة اليمين فهو على الزكاة ولو نوى مكتوبة ونفلا
جازت فهي عن المكتوبة وقد ظهر بهذا انه اذا نوى فرضين فان كان
احدهما اقوى انصرف اليه فصوم القضاء اقوى من صوم الكفارة
وان استويا في القوة فان كان في الصوم فله الخيار ككفارة الظهار
وكفارة اليمين وكذا الزكاة وكفارة الظهار واما الزكاة مع كفارة
اليمين فالزكاة اقوى واما في الصلاة فيقدم الاقوى ايضا وكذا
قدمنا المكتوبة على صلاة الجنازة ولذا قال في التسراج الوهاج
لو نوى مكتوبتين فهي للتي دخل وقتها ولو نوى فائتتين فهي
للاولى سنهما ولو نوى فائتة ووقتية فهي للفائتة الا ان يكون
في اخر الوقت ولو نوى الظهر والفجر وعليه الفجر من يومه فان كان
في اول وقت الظهر فهي عن الفجر وان كان في اخره فهي عن
الظهر انتهى بقي ما اذا كبر ناويا للتحريمة وللركوع وما اذا طاف
للفرض وللوداع وان نوى فرضا ونفلا فان نوى الظهر والتطوع
قال ابو يوسف تجزيه عن المكتوبة ويبطل التطوع وقال
محمد لا تجزيه المكتوبة ولا التطوع وان نوى الزكاة والتطوع
يكون عن الزكاة وعن محمد عن التطوع ولو نوى نافلة وجنازة عن
فهي نافلة كذا في التسراج واما اذا نوى نافلتين كما اذا نوى
ركعتي الفجر والسنة اجزأت عنهما ولو اراد حكم ما اذا نوى
سنتين كما اذا نوى في يوم الاثنين صومه عنه وعن يوم
اذا وافقه فان مسألة التحية اضاءت ضمنا للسنة لحصول

نوى المكتوبة وصلاة الجنازة والباقي حكم التاظم فتبناه

علم نقابلة على الاصل

انتهى